

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

دراسة: 56% من الشركات ذات النظام الجيد للحوكمة ارتفعت قيمتها السوقية 44% خلال 5 سنوات



قامت شركة اكسير للاستشارات بدراسة تأثير تطبيق نظام الحوكمة على الشركات والمؤسسات في الكويت. وفي هذا الإطار صرح الرئيس التنفيذي للشركة نايف بستكي بأن المشروع يهدف الى دراسة العلاقة بين وجود وتطبيق نظام الحوكمة في الشركات التابعة لهيئة أسواق المال في الكويت والتغيرات في قيمتها السوقية ومدى ارتباط وتناغم هذين العنصرين مع بعضهما البعض. وأضاف بستكي ان نتائج المشروع ستساهم بشكل كبير في تحقيق نقطة التقاء أصحاب المصالح في الشركات (الحكومة - المساهمين - أعضاء مجلس الإدارة - الإدارة التنفيذية.. الخ)، والدفع في اتجاه استقطاب المستثمرين والتوسع في الأعمال مع تقليل نسبة تحصيل الفوائد من البنوك، على اعتبار انه كلما تم تطبيق نظام الحوكمة داخل الشركة كلما زادت من قيمتها السوقية وجذب العديد من المستثمرين خصوصاً المستثمر الاجنبي.

كلما تم تطبيق نظام الحوكمة داخل الشركة كلما زادت من قيمتها السوقية وجذبت العديد من المستثمرين خصوصاً المستثمر الأجنبي



حوكمة الشركات وتعتبر حوكمة الشركات أو ما يطلق عليه Corporate Governance من مبادئ العمل الإداري الحديث والذي يضمن من خلاله بقاء سير المؤسسات وفق نظام قياسي ثابت على المدى الطويل، وقد قامت المؤسسة التمويل الدولية IFC بتعريف الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. فالحوكمة تعني بوجود سياسات وممارسات للأعمال متناغمة مع مستويات قياسية معتبرة، تقوم من خلالها الإدارة التنفيذية

«المواشي» تفوز بمناقصة توريد بـ 6 ملايين دينار

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي عن فوزها بمناقصة توريد أغنام حية لإحدى الشركات خارج الكويت بمبلغ إجمالي 6,05 ملايين دينار. وأوضح البيان المنشور على موقع البورصة أن الشركة ستبدأ في تنفيذ التوريد في الفترة بين 1 مايو إلى 31 أغسطس 2015. وبينت الشركة أن الأثر المالي المتوقع على نتائجها جراء الفوز بتلك المناقصة هو أرباح بواقع 74 ما يعادل 242 ألف دينار.

قبول استقالة مشعل المرزوق من «التمدين الاستثمارية»

أفادت شركة التمدين الاستثمارية بقبول الاستقالة المقدمة من السيد مشعل جاسم المرزوق من منصبه كرئيس تنفيذي للشركة، وذلك لتوليه منصب نائب رئيس مجلس إدارة التمدين القابضة، وتولي السيد محمد جاسم المرزوق منصب رئيس مجلس إدارة شركة التمدين القابضة.

«هيئة الاستثمار» تستحوذ على «السودانية - الكويتية للفنادق»

الخرطوم - كونا: استحوذت الهيئة العامة للاستثمار على الشركة السودانية - الكويتية للفنادق بشكل كامل بعد ان اشترت حصة الجانب السوداني المقدره بـ 51٪ من الشركة لتضاف الى حصتها البالغة 49٪. وتم امس في مبنى وزارة المالية السودانية بالعاصمة الخرطوم اتفاقية نقل ملكية الشركة السودانية - الكويتية للفنادق بالكامل الى الجانب الكويتي. ووقع الاتفاقية عن الجانب السوداني رئيس لجنة التصرف في مرافق القطاع العام التابعة لوزارة المالية عبدالرحمن نور الدين فيما وقعتها عن الهيئة مدير ادارة العقار خالد الحسن بحضور سفير الكويت في السودان طلال منصور الهجري ووزير الدولة بوزارة المالية السودانية عبدالرحمن ضرار.

31 مارس بدء توزيعات منح «بيتك»

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أنه سيتم البدء بتوزيع أسهم المنحة بواقع 10٪ للمساهمين المسجلين بتاريخ 25-3-2015 اعتباراً من الثلاثاء 31 مارس 2015.

بهبهاني رئيساً والسرحان نائبا لـ «الأهلي»

قال البنك الأهلي الكويتي إنه تم اختيار طلال بهبهاني رئيساً لمجلس إدارة البنك، وصلاح السرحان نائبا له. وأوضح البيان الذي نشر على موقع البورصة، أن باقي الأعضاء هم: خالد العثمان، علي معرفي، عبدالغني بهبهاني، خالد المشاري، بركات هاريكار، عزام الفليج، وسليمان المريخي.

«ميادين»: 1,2 مليون دينار انخفاضاً بحقوق المساهمين جراء اتفاق «أمنيات»

قالت شركة الوطنية للميادين (ميادين) إن الاتفاق مع شركة أمنيات لتطوير قطعة أرض مساحتها 62,500 قدم مربعة بالإمارات يشمل إنشاء برج متعدد الاستخدامات.

وتوقعت الشركة في بيان إلى سوق الكويت للأوراق المالية أن يبلغ العائد على ذلك الاستثمار 18٪ من القيمة المستمرة، مشيرة إلى أنه سيتم استرداد إجمالي قيمة الاستثمار والعائد عليه بعد اكتمال فترة إنشاء المشروع وبيعها والتي تقدر بثلاث سنوات. وأشارت الشركة إلى أن القيمة المستمرة في قيمة قطعة الأرض والتي تم تقييمها بمبلغ 50 مليون درهم إماراتي (تعادل 4 ملايين دينار)، مضيفاً أن قيمة قطعة الأرض في السجلات المحاسبية حتى الربع الثالث من عام 2014 تبلغ 65 مليون درهم إماراتي (تعادل 5,2 ملايين دينار). وأضافت أن استثمارها في تلك الأرض انعكس على البيانات المالية للشركة بنهاية 31 ديسمبر 2014 بانخفاض في إجمالي قيمة الأصول بقيمة 1,2 مليون دينار بنسبة 1,6٪، إضافة إلى انخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة (استثمارات عقارية) بقيمة 1,2 مليون دينار بنسبة 15٪.

ومن غير الواضح بعد كما أضافت الشركة أن البيانات المالية بنهاية 2014 شهدت انخفاضا في قيمة حقوق المساهمين بقيمة 1,2 مليون دينار بنسبة 4٪، وانخفاضا في القيمة الدفترية للسهم بـ 4,31 فلس للسهم الواحد. وأكدت الشركة أن الأثر المالي لذلك الاتفاق على البيانات المالية للشركة في 31 مارس 2015 فيلتخص في إعادة توزيع الاستثمارات العقارية إلى استثمار متاح للبيع (تحت بند الأصول غير المتداولة).

أول أبريل.. «كيبكو» توزع أرباحها النقدية

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» عن موعد البدء بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 25٪ للمساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 25 مارس 2015، وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 1 أبريل 2015. والجدير بالذكر انه ارتفع صافي أرباح «كيبكو» السنوية للشركة إلى حوالي 46 مليون دينار بنهاية 2014، مقابل 40 مليون دينار بالعام 2013، لترتفع ربحية السهم إلى 33 فلساً للسهم مقابل حوالي 28 فلساً بالعام السابق.

«المستثمرون»: انتهاء الاكتاب في الدفعة الأولى لزيادة رأس المال

أفادت شركة مجموعة المستثمرون بأنه قد تم الانتهاء من تغطية كامل الأسهم المطروحة للاكتتاب في الدفعة الأولى لزيادة رأسمال الشركة والبالغ عددها 300 مليون سهم.

السوقية 51 مليون دينار، ما يعادل 175,9 مليون دولار في عام 2014 - هي 71,7٪ في حين تعاني الشركات التي لا تتجاوز قيمتها السوقية 50 مليون دينار من التطبيق الفعلي للنظام إذ انها لا تتجاوز 27٪.

اهمية تطبيق الحوكمة

وتشير نتائج الدراسة الى أهمية وضرورة تطبيق نظام الحوكمة في الشركات والمؤسسات التي تسعى نحو النمو المستدام والتي اثبتت نتائج التقرير ان نظام الحوكمة يضمن تقليل نسبة المخاطرة المحتمل حدوثها على الشركات الواقعة في إطار السوق الكويتي جراء الأزمات المالية ومنافسات الأسواق. وتبين النتائج كذلك الارتباط الوثيق بين وجود نظام للحوكمة في الشركات ونمو قيمتها السوقية، وبالتالي تضخيم أرباحها وزيادة حجم أصولها، وكذلك يشير التقرير الى ان غالبية الشركات الكبرى الرائدة هي التي بدأت فعليا في تطبيق نظام الحوكمة وذلك في إدارة شركاتها ومؤسساتها وبنسبة تقارب 85,8٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات، وانه لا بد للشركات الصغرى من حذو باتجاه تلك الشركات في تطبيق نظام الحوكمة خلال الفترة القصيرة القادمة من 3 إلى 5 سنوات. وعلى الرغم من النتائج الجيدة لتطبيق نظام الحوكمة في الشركات الكويتية، الا أن مفهوم الحوكمة وآلية تطبيقه لم يتجاوز 4 سنوات فقط، وفي الشركات الرائدة، مما يستوجب بذل المزيد من الجهد والإمكانات مع توفير الوقت الكافي للحصول على القيمة المضافة التي يضمنها نظام الحوكمة.

السابقة، وفي المقابل فقد بلغت نسبة انخفاض القيمة السوقية للشركات التي ليس لديها نظام الحوكمة نحو 37,8٪، وكذلك توضح نتائج التقرير ان نسبة الخطورة المحتمل حدوثها في الأعمال بالنسبة للشركات والمؤسسات التي ليس لديها نظام للحوكمة أكبر من الشركات التي لديها ذلك النظام، ففي الشركات التي ليس لديها نظام الحوكمة كانت نسبة التطاير/ التغيير في القيمة السوقية لها -/+ 17,2٪، قس في حين انها لم تتجاوز +/- 11,6٪ بالنسبة للشركات التي تعمل بنظام الحوكمة، في إشارة الى ان عدم وجود نظام جيد للحوكمة سيؤدي في النهاية الى تقليل حجم الاستقرار في المؤسسة، وبالتالي زيادة نسبة المخاطرة وضياغ الأعمال.

وتشير نتائج المشروع الرئيسية السلي على ان 56٪ من الشركات والمؤسسات التي لديها نظام جيد للحوكمة Corporate Governance استطاعت تحقيق معدل زيادة في قيمتها السوقية تجاوز 43,9٪ خلال السنوات الخمس السابقة، والتي كانت في أعوام 2011 و 2014 والتي لها الأثر السلبى على حجم السوق الكلي وبنسب هبوط تقدر بـ 32,5٪ و 10,9٪ على التوالي.

بالتطبيق تلك الاستراتيجيات واتخاذ أفضل القرارات الإدارية في سبيل تحقيق النجاح في العمل. ولذا فنظام الحوكمة يحقق نقطة الالتقاء والتوازن بين أصحاب المصالح في المؤسسة وذلك لضمان سيرها ومناقشتها في تحقيق النتائج الإيجابية والاهداف الاستراتيجية المرجوة.

دراسة 50 شركة وقد قامت شركة اكسير للاستشارات الاستراتيجية بدراسة حالة 50 شركة تجارية رائدة في السوق الكويتي وقطاعات عملها المختلفة، والتي بلغ متوسط قيمتها السوقية للفترة ما بين 2009 و 2014 نحو 18,61 مليار دينار، وتضمن هذا الجانب تصنيف الشركات من حيث وجود نظام أساسي أو تصريح معنوي نحو تطبيق وتحقيق نظام الحوكمة فيها، والتي تم اختيارها بالتساوي بين وجود وعدم وجود نظام

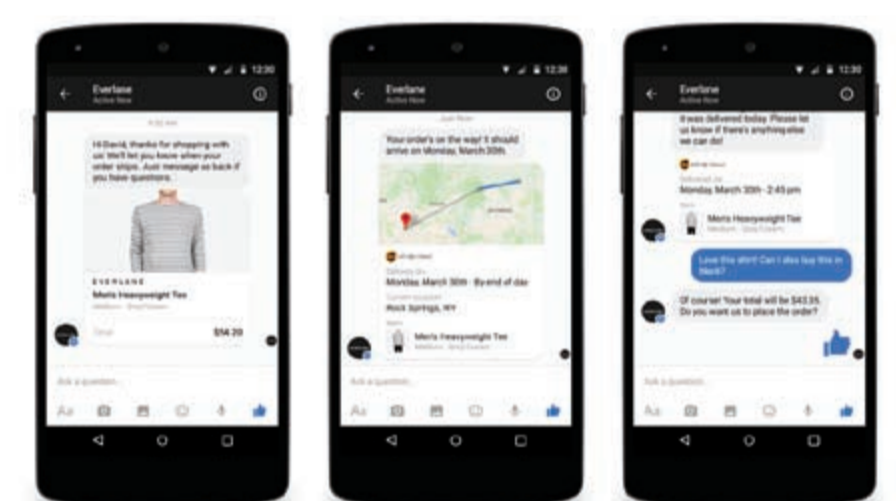
وتشير نتائج المشروع الرئيسية السلي على ان 56٪ من الشركات والمؤسسات التي لديها نظام جيد للحوكمة Corporate Governance استطاعت تحقيق معدل زيادة في قيمتها السوقية تجاوز 43,9٪ خلال السنوات الخمس السابقة، والتي كانت في أعوام 2011 و 2014 والتي لها الأثر السلبى على حجم السوق الكلي وبنسب هبوط تقدر بـ 32,5٪ و 10,9٪ على التوالي.

اهمية الحوكمة

وتشير نتائج المشروع الرئيسية السلي على ان 56٪ من الشركات والمؤسسات التي لديها نظام جيد للحوكمة Corporate Governance استطاعت تحقيق معدل زيادة في قيمتها السوقية تجاوز 43,9٪ خلال السنوات الخمس السابقة، والتي كانت في أعوام 2011 و 2014 والتي لها الأثر السلبى على حجم السوق الكلي وبنسب هبوط تقدر بـ 32,5٪ و 10,9٪ على التوالي.

تفرض نفسها لتستحوذ على حصة في سوق التجارة عبر الإنترنت «فيسبوك» تخترق عالم مبيعات التجزئة

الإخطارات عن طلباتهم من طريق طريق الرسائل الفورية أو حتى شراء السلع مباشرة من خلال الماسنجر. وتعد هذه الخطوة بمنزلة تذكرة الدخول لفيسبوك إلى عالم الشركات وعالم مبيعات التجزئة على الإنترنت. وعن طريق استخدام فيسبوك لنفس الاستراتيجية التي استخدمتها من قبل تطبيقات التواصل عبر الهاتف النقال مثل Line وWeChat، والتي لديها أكثر من 600 مليون عميل نشط حول العالم فإن الشركة تطمح الى ان يكون لها الهدف نفسه الذي من ورائه سيسكون لها حصة أكبر في سوق التجارة الإلكترونية. وفي هذا السياق، أعلن



ماسنجر وهي خطوة تمهيدية للشركة نحو تدخلها في عالم الأعمال، حيث يحتمل ان تسمح للمستهلك بتلقي

الجديدة التي من شأنها ستسمح للشركات بالتفاعل بشكل فردي مع العملاء من خلال تطبيق الفيسبوك

مدحت فاخوري

«فيسبوك» تتوحد للشركات منذ سنوات عديدة وتحققها على الانضمام إلى منصتها للتواصل الاجتماعي ووضع إعلاناتها على أكبر موقع للتواصل الاجتماعي في العالم، والآن تنجح فيسبوك إلى التدخل بين الشركة والعمل لتكون بمنزلة حلقة الوصل بينهما في خطوة تسعى الشركة من خلالها إلى الحصول على أكبر حصة في مستقبل التجارة الإلكترونية.

حيث أطلقت الشركة يوم الأربعاء الماضي خدمة على تطبيق الماسنجر الخاص بها تحت اسم «Business on Messenger»، وهي عبارة عن مجموعة من الخدمات

«الثورة الرقمية» مفتاح التنمية المستدامة

منى الدغيمى

جزريا حيث ان كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات حاليا يفوق عدد المساعدات الإنمائية الرسمية الكلاسيكية، مما يؤثر تساؤلات جديدة وذات صلة بشأن كيفية تمويل جدول أعمال التنمية المستدامة. وتستهدف أهداف التنمية المستدامة الجديدة تقديم جدول واحد للجميع وتحول كبير للأجيال القادمة حيث من الضروري ان تكون التكنولوجيا والثورة الرقمية عنصرا أكثر بروزا في المناقشات حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

القوة الرقمية

في أعقاب توجهات التكنولوجيا والثورة الرقمية لاسيما منها الإنترنت عبر الهاتف النقال والتي تعتبر من الأشياء والبيانات الكبيرة والابتكارات التي تخلق فرص التنمية بشكل أسرع من أي وقت مضى، فإن الثورة الرقمية هي عبارة عن قائد حاسم للعمل اللائق والنمو والرفاه، ولها تأثير عميق على جميع القطاعات. كذلك الإنترنت والتقنيات الرقمية بإمكانها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك إلى حد كبير توسيع قدرة الأفراد على التمتع بحقوقهم في حرية الرأي والتعبير، وهو أمر أساسي لحقوق الإنسان. ومن مزاي

ستكون 2015 سنة محورية لجدول أعمال التنمية العالمية وذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الخاص للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في سبتمبر القادم والذي ستشارك فيه 193 دولة ستتولى تحديد جدول أعمال التنمية في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات الـ 15 المقبلة. ومن المنتظر أن تشمل النقاشات في مؤتمر القمة مدى مساهمة التكنولوجيا الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يكون له تأثير حقيقي على مدى العقد المقبل. ويمثل التحدي الكبير بالنسبة لمؤتمر القمة في التركيز إلى حد كبير على البلدان النامية.

الأهداف الإنمائية الجديدة

يتميز العالم اليوم بزيادة التعددية القطبية حيث ان التوازنات السياسية والاقتصادية الحالية تختلف بشكل كبير عن الزمن الذي تم فيه وضع الأهداف الإنمائية السابقة في بداية الألفية. وقد أثرت هذه التغيرات في الوضع الدولي للتنمية. وفي ذات الوقت شهدت التدفقات المالية الكامنة وراء جهود التنمية تحولا

تكنولوجيا المعلومات التمكين الهائل من الحريات، لاسيما انها تقلل من الحواجز أمام حرية التعبير وتسمح للناس بالحصول على فهم أفضل لحياتهم. ومن هذا المنطلق لا ينبغي أن تستخدم للحد من حرية الناس وينبغي لعدد 193 بلدا المشتركة في صياغة جدول أعمال التنمية الدولي الجديد الادراك من أن مشاركتها لا تأتي دون شروط.

هدف التنمية المستدامة الجديدة

يتمثل الهدف النهائي من التنمية المستدامة الجديدة في تمكين الأفراد والمنظمات والمجتمعات والناس من تحقيق كامل إمكاناتهم. وهي تفعل ذلك من خلال تعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، لذلك لا ينبغي أن تستخدم التكنولوجيا لعكس ذلك حيث يجب ان يكون محورها الإنسان، ومن الضروري ان تكون ثورة المعلومات شاملة وموجهة نحو التنمية، حيث يكون الوصول إلى كل التقنيات الرقمية يمكن الجميع بالنفاذ إليها واستعمالها وتبادل المعلومات من اختيارهم، ولكن في المقابل تحتاج التقنيات الرقمية إلى الأطر القانونية لاستغلالها الاستغلال المناسب والأمن والحماية والأمن والخصوصية في العصر الرقمي وتجنب الاختراقات المحتملة على نطاق واسع والتقليل من التجاوزات.